

(لا جَرْم) في لغة القرآن الكريم

دراسة تحليلية نحوية

بحث قدمه

م. نجاح حشيش بادع العتابي

جامعة ذي قار / كلية التربية / قسم اللغة العربية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين محمد المصطفى الأمين، وآلـهـ الغـرـ المـيـامـينـ ، وأصحابـهـ الـمـنـتـجـيـبـينـ وبعد :

فلا شك من أن الواقع الرئيس لنشأة علوم العربية عموما هو كتاب الله العزيز ، ويعد النحو من أهم تلك العلوم التي نشأت خدمة للغة القرآن الكريم في تحليل تراكيبه واستجلاء معانيه ، من أجل التوصل إلى معرفة أحكامه ومراميه ، وقد تجلّت لغة العرب بأبهى حلها ، وأسمى صورها في اللغة المعجزة للنص القرآني ، فتمثل في هذا النص المبارك البيان العربي في أعلى مستوياته ؛ لذلك مثلت لغته قمة ما وصلت إليه العربية من عبرية في بناء كلماته وتركيبه ودلالاته كل منها ، فبقي هذا النص المقدس معينا ثرّا لا ينضب ، ومنهلا علميا دافقا للدارسين على مرّ الدهور والأزمان ، وبطبيعة الحال ، فإنّ هذا يسوع لأي باحث أن يتعمق في بحث لغته ، ويطيل الفكر ، والتأمل في مواده حروفا كانت أو كلمات ، أو تركيب . وقد عمدت في هذا البحث إلى دراسة مادة (الاجرام) في لغة القرآن الكريم دراسة تحليلية نحوية ، وهي مادة جديرة بالدرس ، والذي دعاني إلى الوقوف على هذه المادة ، وإنعام النظر فيها هو ما وجدته من آراء متباعدة ومتنوّعة صدرت من علماء العربية بقصد بحثها على مستوى المعنى والإعراب ، وما نجم عن ذلك من آثار إعرابية ، فكان عماد البحث تناول آراء هؤلاء العلماء فيها عرضا وتحليلا ومناقشة . وقد بدأ البحث بعرض لهذه المادة في اللغة ، ثم انتقل إلى عرض آخر للموضوع تحت عنوان (الاجرام بين الاسمية والفعلية) وطرق البحث فيه إلى النظر في رأي فريق من العلماء ذهب إلى الحكم على المادة قيد البحث بالفعلية ، ورأى فريق آخر ذهب إلى الحكم عليها بالاسمية ، وما ترتب على الحكمين من آثار في النظرة إلى المعنى والإعراب ، ومضى البحث بعد ذلك إلى استعراض الموضع الخمسة التي وردت فيها مادة (الاجرام) في القرآن الكريم ، وحاول استجلاء معاني هذه النصوص معتمدا على آراء علماء التفسير في النظر إلى دلالاتها ، وكان لابد من ذكر أقوالهم ، من أجل الوصول إلى نتيجة البحث من خلال النظر إلى طبيعة المعنى المشترك بين النصوص التي جاءت بها المادة ، ثم الانطلاق إلى الخاتمة في رأي واستنتاج تمّ شخص عنهم البحث .

(الاجْرَم) في اللغة :

الباحث عن المعنى اللغوي المقصود من هذه اللفظة يتحمّل عليه تجزئتها ؛ لمعرفة دلالة هذا المركب إجمالاً ، والحقيقة أنّ (لا) - كما هو معروف - حرف نفي ، لكن دلالة النفي الحاصل منه يتوقف على طبيعة مدخله وأعني به (جَرَم) ، ويحاول البحث استعراض معاني (جَرَم) بسيطة ثم النظر إليها في حال التركيب ، فلقد ذكر الأصفهاني (ت503هـ) أنّ أصل الجَرم قطع الثمرة عن الشجر ... واستعير ذلك لكل اكتساب مكروه⁽¹⁾ ، وقال ابن منظور (ت711هـ): جَرمَه يَجْرِمَه جَرمًا: قطعه. وشجرة جَرمَة مقطوعة . وجَرم النَّخل والتَّمْر يَجْرِمَه جَرمًا وجَرَاما واجْتَرَمَ: صَرَمَه⁽²⁾ . (وهو يَجْرِمُ لأهله ويَجْتَرِمُ: يَتَكَبَّرُ ويطلب ويحتال . يقال فلان جارم أهله وجَرِيمُهم أي كاسبهم)⁽³⁾ ، (وجَرم جَرمًا: كَسَبَ ، وجَرمَتُه: أَكْسَبْتُه)⁽⁴⁾ ، ولما كان (جرائم) بمعنى قطع وكسب جاء جرم جُرمًا، وأجرم . أذنب⁽⁵⁾ ، قال الله عزّ وجلّ: (فعليٌ إجرامي، وأنا بريءٌ مما يُجْرِمُونَ)⁽⁶⁾ .

أما (الاجْرَم) في حال التركيب فيها لغات ، إذ (حكى الكوفيون فيها عن العرب وجوهاً من التغيير: (لاجَرَ) بإسقاط الميم ، و(لاذا جَرَم) ، بزيادة (ذا) ، و(لاذا جَرَ) بغير ميم ، و(لا أن ذا جَرم) ، و(لاعن ذا جَرم) ، وأن) : زائدة ، وعين (عن) بدل من الهمزة)⁽⁷⁾ ، ومعنى اللغات عندهم واحد⁽⁸⁾ ، قال الكسائي (ت189هـ) : (من العرب من يقول لاذا جرم ، ولا أن ذا جرم ، ولا عن ذا جرم ، ولا جَرَ ، بلا ميم ، وذلك أنه كثُر في الكلام فحذفت الميم كما قالوا : حاشَ الله وهو في الأصل حاشى ...)⁽⁹⁾ . وقال ابن الأعرابي (ت230هـ): (لاجَرَلَقَدْ كانَ كذا وكذا أي حقاً ، ولاذا جَرَ ، ولاذا جَرم ، والعرب تصل كلامها بـ (ذى) و(ذا) (ذو) فتكون حشووا ولا يُعتَدُ بها⁽¹⁰⁾ ، وقال الفراء (ت207هـ) : (وناس من العرب يقولون لاجْرم بضم الجيم)⁽¹¹⁾ ، (وقال المفسرون (الاجْرَم) كلمة وعيد)⁽¹²⁾ ، وقال ابن عاشور: إنّها (كلمة جزم ويفين جرت مجرى المثل ، وأحسب أنّ جرم مشتق مما تنوسي)⁽¹³⁾ ، ومهما تكن صورتها فهي تستعمل في أمر يقطع عليه ، ولا يرتاب فيه)⁽¹⁴⁾ .

(الاجْرَم) بين الاسمية والفعلية :

للوقوف على حقيقة هذه اللفظة وتحليلها نحوياً لابد من النظر إلى مذاهب النحويين ، وملحوظة كيفية تعاملهم معها ، ونظرتهم إليها كي يتسرّى للبحث تحليلها ، والحقيقة أنّ مسألة (الاجْرَم) من

المسائل التي تعددت فيها أقوال النحويين ، واختلفت آراؤهم ، وتنوعت تخريجاتهم على وفق النظر إلى طبيعتها من حيث اسميتها أو فعليتها ، حتى أن الدكتور فاضل السامرائي قال في معرض حديثه عنها : (ومن الصعب البُّتْ بترجمي أحد الأقوال على مaudah)⁽¹⁵⁾ ، ويمكن أن يبسط القول في مذاهب النحويين و تخريجاتهم ، وما أثير من نقاش بصدق الوقف على حكم هذه المادّة .

فعليّة (الجرم) :

كان للبعض مذاهب في مادة (الجرم) ، وإنما لأنّ هذه المذاهب ترى أنّها فعل مسبوق بالأداة (لا) النافية ، لكنّها تختلف في معنى ذلك الفعل وفاعله ، وعلاقة الأداة الداخلة عليه بما قبله من الكلام ، فالظاهر أنّ الخليل (ت 175هـ) ذهب إلى أنّ (لا) نافية لكلام متقدّم أي إنّها (في الأصل ردّ لما سبق ، و (جرم) بمعنى : كسب ، وفي (جرم) ضمير فاعل مستتر يعود على مضمون الجملة المتقدّمة المردودة بـ (لا) ، وأنّ ما عملت فيه مفعول بـ (جرم) ، أي: كسب ما تقدّم ذلك)⁽¹⁶⁾ ويتبّع ذهاب الخليل إلى هذا الرأي من خلال نص سيبويه، إذ قال: (وزعم الخليل : أنّ (جرم) إنّما تكون جواباً لما قبلها من الكلام ، يقول الرجل كان كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذا فتقول: لاجرم أنّهم سيندمون أو أنّه سيكون كذا وكذا)⁽¹⁷⁾ ، وقد شرح السيرافي (ت 368هـ) مذهب الخليل بقوله: (ويبيّن عند الخليل: أنه ردّ على أهل الكفر فيما قدروه من اندفاع مضرة الكفر وعقوبته عنهم يوم القيمة)⁽¹⁸⁾ ، ونقل ابن النحاس (ت 338هـ) عن الخليل أنّه قال (لاجرم) لا تكون إلا جواباً⁽¹⁹⁾ . وقد ذكر أبو عمرو الداني (ت 444هـ) هذا الموضع في الوقف على (لا) ، فقال: (.. وقال قائل الوقف على (لا) وقدّرها ردّاً ، لما ظنوا أنّه ينفعهم ثم يبتديء (جرم) ...)⁽²⁰⁾ . ورأى ابن الحاجب (ت 646هـ) أنّ ذلك ليس من مواضع الوقف لأنّها صارت كالتعليق في أنّ ما بعدها مسبب لما قبلها ، فلذلك لا يوقف على (لا) وينبئاً بـ (جرم) ، ونبيه على أنّ (ما توهمه بعض أصحاب الوقف من جواز الوقف على (لا) في مثل قوله: (أنّ لهم الحسنى لا) . وينبئ: (جرم ، إنّما أوقعه فيه ما رأاه من قول البصريين أنّ (لا) ردّ لما سبق ، وجرم: جملة فعليّة ، يتبيّن أنّ الشيء يكون له أصل في الإعراب ثم يدخله معنى آخر لا يجوز الإخلال به)⁽²¹⁾ .

ومذهب سيبويه أنّ (جرم) فعل ماضٍ أيضاً ومعناه (حقّ) ، وأنّ وصلتها فاعل⁽²²⁾ ، ويمكن أن يلحظ ذلك في قول سيبويه: (واما قوله عزّ وجلّ: (لاجرم أنّ لهم النار) فإنّ (جرم) عملت لأنّها فعل و معناها: لقد حقّ أنّ لهم النار ، ولقد استحقّ أنّ لهم النار . وقول المفسّرين: معناها: حقّاً

أَنْ لَهُمُ النَّارِ يَدْلِكُ أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ هَذَا الْفَعْلِ إِذَا مُتَّلِّثٌ . فَجَرَمَ بَعْدَ عَمَلِهِ فِي قَوْلِ
الْفَزَارِيِّ : وَلَقَدْ طَعَنَتْ أَبَا عَيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمَتْ فَزَارَةً بَعْدَهَا أَنَّ يَغْضِبُوا

أَيِّ : أَحْقَتْ فَزَارَةً)⁽²³⁾ ، وَالِّي ذَلِكَ ذَهَبَ أَبُو الْعَبَاسِ الْمَبْرُدُ(ت285هـ) إِذْ قَالَ : (فَأَمَّا قَوْلُهُ :
(لَاجَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارِ) فَ(أَنَّ) مَرْتَقَعَةَ بِـ (جَرَمَ) وَمَعْنَاهَا : - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - حَقٌّ أَنَّ لَهُمُ النَّارِ ؛ كَمَا قَالَ
عَزَّ وَجَلَّ : (وَلَا يَجِرْ مِنْكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ) أَيِّ : لَا يَحْقِّكُمْ)⁽²⁴⁾ ، وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ السَّرَاجِ(ت316هـ) عَنِ
الْمَبْرُدِ قَوْلَهُ : (إِنْ (لَا) زَائِدَةَ لِلتَّوْكِيدِ وَزِيَادَةَ (لَا) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ كَزِيَادَتِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (لَا أَقْسَمُ
(وَلَا تَسْتُوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ) وَإِنَّمَا تَقُولُ لَا يَسْتُوِي عَبْدُ اللَّهِ وَزَيْدٌ ، وَكَوْلُهُ تَعَالَى : (لَا أَقْسَمُ
بِهَذَا الْبَلْدِ)⁽²⁵⁾ ، وَلَمْ يَرِدْ عَنْ سَبِيبِهِ الْقَوْلُ الصَّرِيحُ بِزِيَادَةِ (لَا) مَعِ (جَرَمَ) ، وَلَكِنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَفْهَمَ
مِنْ كَلَامِهِ وَكَذَلِكَ فِي ضَوْءِ النَّظَرِ إِلَى تَوْضِيْحِ الْمَبْرُدِ أَنَّهَا زَائِدَةٌ ، وَأَكَّدَ الْأَزْهَرِيُّ أَنَّ (الْفَتْحُ) عِنْدَ
سَبِيبِهِ عَلَى أَنَّ جَرَمَ فَعْلٌ مَاضٍ ... وَ(لَا) صَلَةُ زَائِدَةِ لِلتَّوْكِيدِ)⁽²⁶⁾ .

كَمَا أَنَّ سَبِيبِهِ لَمْ يَصِرَّحْ بِأَنَّ (لَا) جَوابَ لِمَا قَبْلَهَا كَمَا وَرَدَ فِي نَصِّهِ الْمَتَقَدِّمِ بِخَلَافِ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ
الْحَاجِبِ إِذْ قَالَ : (.. وَالْقَوْلُ الثَّانِي : أَنَّ (لَا) رَدٌّ أَيْضًا ، وَ(جَرَمَ) بِمَعْنَى ثَبَتْ وَحْقٌ ، وَأَنَّ مَا بَعْدَهَا
رَفِعٌ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ بِـ (جَرَمَ))⁽²⁷⁾ .

أَثْبَحَ مَا تَقَدِّمَ أَنَّ (لَاجَرَمَ) ، هِيَ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَبِيبِهِ وَمِنْ تَبَعِهِمَا مِنَ الْبَصْرِيِّينَ فَعْلٌ مَاضٍ ،
وَيَجْعَلُونَ (لَا) دَاخِلَةً عَلَيْهِ)⁽²⁸⁾ وَقَدْ جَعَلَهَا الْخَلِيلُ جَوابًا لِمَا قَبْلَهَا ، فِي حِينَ لَمْ يَصِرَّحْ سَبِيبِهِ
بِذَلِكَ ، وَذَكَرَ الْقَرْطَبِيُّ(ت671هـ) أَنَّ (لَاجَرَمَ) عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَبِيبِهِ كَلْمَةً وَاحِدَةً⁽²⁹⁾ ، وَرَدَدَ هَذَا فِي
مَا بَعْدِ مَحِيَّ الدِّينِ الدَّرْوِيشِ ، وَأَضَافَ شَيْئًا آخَرَ بِقَوْلِهِ : (مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْخَلِيلُ وَسَبِيبُهُ وَهُوَ أَنَّهَا
مَرْكَبَةٌ مِنْ (لَا) النَّافِيَةِ وَ(جَرَمَ) ، بُنِيَّا عَلَى تَرْكِيْبِهِمَا تَرْكِيْبٌ خَمْسَةَ عَشَرَ ، وَصَارَ مَعْنَاهُمَا مَعْنَى
فَعْلٍ ، وَهُوَ حَقٌّ فَعْلٍ هَذَا يَرْتَفِعُ مَا بَعْدَهُمَا بِالْفَاعِلِيَّةِ)⁽³⁰⁾ ، لَكِنَّهُ عَلَى أَيَّةِ حَالٍ يَذَهَّبُ مَذَهَّبُ الْخَلِيلِ
وَسَبِيبِهِ فِي الْحُكْمِ عَلَى (جَرَمَ) بِالْفَاعِلِيَّةِ ، وَمِنْ ثُمَّ فَهُوَ يَسْلَكُ مَسَلَّكَ الْبَصْرِيِّينَ فِي إِعْرَابِ هَذِهِ
الْمَادَّةِ ، وَلَكِنَّ الْحَقِيقَةَ أَنَّ سَبِيبِهِ لَمْ يَذَكُرْ أَنَّ (لَا) رَكِبَتْ مَعِ (جَرَمَ) تَرْكِيْبٌ خَمْسَةَ عَشَرَ .

وَذَهَبَ قَطْرَبُ(ت206هـ) مِنَ الْبَصْرِيِّينَ مَذَهَّبُ سَبِيبِهِ فِي الْحُكْمِ عَلَى (جَرَمَ) بِالْفَاعِلِيَّةِ وَتَقْرِيرِ
فَاعِلِهِ ، وَلَكِنَّهُ اخْتَلَفَ مَعَهُ فِي مَعْنَى الْفَعْلِ ، وَجَعَلَ (لَا) جَوابًا لِمَا تَقَدِّمَ ، وَهَذَا مَا قَرَرَهُ ابْنُ
هَشَامِ(ت761هـ) بِقَوْلِهِ : (قَالَ قَطْرَبٌ : (لَا) رَدٌّ لِمَا قَبْلَهَا ، أَيِّ لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا وَصَفُوا ، ثُمَّ ابْتَدَأَ
مَابَعْدِهِ ، وَ(جَرَمَ) : فَعْلٌ ، لَا اسْمٌ ، وَمَعْنَاهُ (وَجْبٌ) وَمَا بَعْدُهُ فَاعِلٌ)⁽³¹⁾ . وَذَهَبَ الزَّجَاجُ(ت311هـ)
مَذَهَّبُ الْخَلِيلِ إِذْ قَالَ : (لَا تَرْكِيْبٌ بَيْنَهُمَا ، وَ(لَا) رَدٌّ عَلَيْهِمْ .. لَمَا تَقَدِّمَ مِنْ كُلِّ مَا قَبْلَهَا مَا قَالُوا : إِنَّ
الْأَصْنَامَ تَنْفَعُهُمْ . وَجَرَمَ فَعْلٌ مَاضٍ مَعْنَاهُ (كَسْبٌ) ، وَالْفَاعِلُ مَضْمُرٌ أَيِّ كَسْبٌ ، هُوَ أَيِّ فَعْلَمُ ، وَأَنَّ
وَمَا بَعْدُهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ)⁽³²⁾ .

وقد منع ابن عاشور أن تكون (جرائم) فعلاً، محتاجاً بدخول (لا) عليها، يتضح ذلك من خلال قوله : (والالأظهر أن (جرائم) اسم لا فعل لأنّه لو كان فعلاً لكان ماضياً بحسب صيغته فيكون دخول (لا) عليه من خصائص استعمال الفعل في الدعاء)⁽³³⁾ ، الواقع أنّ (لا) لا تعدّ مانعاً من الحكم على (جرائم) بالفعلية ؛ لأنّ الحكم عليها بالفعلية لا يستدعي - بالضرورة - أن تكون (لا) نافية تقييد مع الفعل الدعاء لدخولها على الماضي ، ومن ثم يتغيّر المعنى المراد من النص ؛ لأنّ من الآراء التي تقدّم الحديث عنها جعلت (لا) جواباً لما قبلها كما ورد عن الخليل والزجاج ، ومنها جعل (لا) زائدة كما فهم من كلام سيبويه ، وما قرره المبرد ، وعلى ذلك فالحكم على (جرائم) بالفعلية يعدّ أمراً جائزاً .

اسمية (الجرائم) :

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ (جرم) اسم منصوب على التبرئة⁽³⁴⁾، وهي عندهم بمعنى (حقّاً)، ومجراها في اللفظ مجرى (لابدّ) و(لامحالة)⁽³⁵⁾، وقد ورد في معاني القرآن : (وقوله : (ل مجرم أتهم) كلمة كانت في الأصل بمنزلة لابدّ أتّك قائم ولا محالة أتّك ذاهب ، فجرت على ذلك ، وكثير استعمالهم إياها ، حتّى صارت بمنزلة حقّاً ، إلا ترى أنّ العرب تقول : لا مجرم لآتّيك ، ولا مجرم قد أحسنـتـ . وكذلك فسّرـها المفسّرون بمعنى الحقّ)⁽³⁶⁾ ، ثمّ استدرك الفراء طاعناً بمذهب البصريين في أنّ (ل مجرم) فعل بقوله : (فليس قول من قال إنّ جرمـتـ كقولك : حُقْتـ أو حَقِقتـ بشيءـ)⁽³⁷⁾ ، وقد نقل الزجاجي (تـ337ـهـ) أنّ الفراء كان يرى أنّ (جرائم) بمعنى (كسبـ) ، والذنبـ سمي جُرمـاً من هذا ، لأنّه كسبـ واقتـرافـ⁽³⁸⁾ ، في حين أنّ الفراء يقرر في النصـ المتقدّمـ أنّها بمنزلة (حقّـ) .

ونذكر الرضيـ (تـ686ـهـ) في تفسير قول الفراء عند ذهابـه إلى أنـ (ل مجرمـ) بمعنى (لابدـ) و(لامحالةـ) قائلاً : (لأنـه يروي عن العرب : لا مجرمـ ، وال فعلـ وال فعلـ يشتراكـانـ في المصادرـ ، كالرشـدـ والرـشدـ ، والبـخلـ ، والبـخلـ . والجرـمـ : القطـعـ ، أيـ : لقطعـ منـ هذاـ ، كماـ أنـ (لابدـ) بمعنىـ : لقطعـ ؛ فكثـرتـ وجرـتـ علىـ ذلكـ ، حتىـ صارتـ بمعنىـ القسمـ للتأكيدـ الذيـ فيهاـ فـذلكـ تجـابـ بماـ يجابـ بهـ القسمـ)⁽³⁹⁾ ؛ لهذاـ المعنىـ العارضـ فيهاـ ، أيـ لأنـهاـ نـزلـتـ منزلـةـ اليمـينـ⁽⁴⁰⁾ ، (فـ (أنـ) مـكسـورةـ الـهمـزةـ لأنـهاـ وـقـعـتـ فيـ جـوابـ القـسمـ)⁽⁴¹⁾ ، وهوـ التـخـريـجـ الـذـيـ يـلـجـأـ إـلـيـهـ النـحـاةـ عندـ كـسرـ هـمـزةـ (أنـ) بـعـدـ (لـ مجرـمـ) ، وـمـنـ فـتحـ هـمـزةـ (أنـ) فـعلـىـ تقـديرـ حـرفـ جـرـ (ـ كماـ تـقولـ : (لاـ بـدـ أنـ تـقـعـلـ كـذاـ)ـ، وـ(ـ وـلـامـحـالـةـ أـتـكـ تـقـعـلـ كـذاـ)ـ ، أيـ : مـنـ أـنـ تـقـعـلـ ، وـمـنـ أـتـكـ تـقـعـلـ)⁽⁴²⁾ . قالـ الكـسـائيـ : (ـ المعـنىـ لـاصـدـاًـ عـنـ أـنـ لـهـمـ ، لـامـنـعـ عـنـ ذـلـكـ)⁽⁴³⁾ . فـتـكـونـ اـسـمـ (ـلاـ)ـ وـهـيـ مـبـنـيـةـ عـلـىـ الفـتحـ ، وـتـكـونـ (ـجـرمـ)

هنا من معنى القطع⁽⁴⁴⁾، ويبدو أن أبا حاتم السجستاني(ت255هـ) من البصريين يذهب مذهبها مشابها لمذهب الكوفيين إذ كان يرى أن (لاجرم) حرف واحد ، لا يوقف على (لا) دون (جرم) ، (لأنَّ لا مبنيَّة مع جرم فلا يفصل منها) ⁽⁴⁵⁾، قوله : إنَّ (لا) مبنيَّة مع (جرم) دليل على أنه يشاطر الكوفيين مذهبهم إلى أنَّ الحرف (لا) ركب مع الاسم(جرم) ؛ لأنَّ الحكم بعدم جواز الفصل بين (لا) ومدخلها لا يكون إلا مع (لا) التي لنفي الجنس ، إذ لا يفصل بينها وبين اسمها ؛ لأنَّه صير معها كالشيء الواحد ⁽⁴⁶⁾، (ومعلوم أنَّ (لا) النافية للجنس ، إذا كان اسمها مفرداً ، فإنَّها ترَكب معه) ⁽⁴⁷⁾، ف (جرم) على هذا الرأي (اسم) والمعنى (لابد)⁽⁴⁸⁾، وذهب الدماميني (ت 828هـ) مذهب الكوفيين في جعل (لاجرم) بمعنى (لابد) أي الحكم على (جرم) بالاسمية وعلى (لا) بكونها نافية للجنس وهذا ما ذكره الشيخ ياسين في حاشيته قائلاً : (قال الدماميني ... (لاجرم) معناه (لابد) وأنَّ الواقعه بعدها مع صلتها في موضع نصب بإسقاط حرف الجر) ⁽⁴⁹⁾ وبذلك جعل الجار الساقط مع ما دخل عليه (مجروره) متعلقين بخبر (لا) النافية للجنس المقدر ، ويبدو أنَّ بعض المفسِّرين المحدثين ذهبوا مذهب الكوفيين أيضاً ومن هؤلاء ابن عاشور إذ قال : (وقد اختلف أئمَّة العربية في تركيبها وأظهر أقوالهم أن تكون (لا) من أول الجملة و (جرم) اسم بمعنى محل أي لامحالة أو بمعنى بد أي لابد . ثم يجيء بعدها أن واسمها وخبرها فتكون (أن) معمولة لحرف جر محنوف . والتقدير : لاجرم من أن الأمر كذا) ⁽⁵⁰⁾ ، كما ذهب بعض أصحاب معجمات الإعراب من المحدثين إلى هذه الطريقة في الإعراب⁽⁵¹⁾ .

وبهذا العرض يكون البحث قد أحاط بمجمل الآراء النحوية التي قيلت في (لاجرم) ، فالبصريون إجمالاً رأوا أنها فعل ولكنهم اختلفوا في معناه وما يمكن أن يترتب على ذلك المعنى من توجيهات إعرابية اختلفت من فعل إلى آخر على وفق السمات النحوية الخاصة بالفعل المقدر ، إذ ترتب على جعل (جرم) بمعنى (كب) أن يكون الفاعل مستترًا وجملة (أن) وما بعدها بتأويل مصدر مفعولاً به لل فعل ، وترتبط على جعل (جرم) بمعنى (حق) أن يكون الفاعل مؤولاً من (أن) وما بعدها ، ومثل ذلك عندما جعل الفعل بمعنى (وجب) ، ولم يكن اختلاف البصريين أنفسهم مقصورة على معنى الفعل وتوجيهه عناصر الجملة إعرابياً ، بل إنَّهم اختلفوا أيضاً في الأداة (لا) ، فمنهم من ذهب إلى أنها جواب لكلام متقدم ، ومنهم من ذهب إلى أنها زائدة .

كما ظهر لنا أنَّ نظرة الكوفيين إلى المادة اللغوية كانت تختلف عن نظرة البصريين إليها ، إذ رأوا أنَّ (لا) نافية للجنس ، و (جرم) اسمها بمعنى (حق) أو (صد) أو (منع) ، وما بعدها يكون متعلقاً بخبرها المقدر .

وبعد استعراض آراء العلماء بصرىين وكوفيين في النظر إلى طبيعة (لاجرم) ، وتحديد معناها ، والحكم عليها بالاسمية أو الفعلية ، لوحظ ما ترتب على تلك الأحكام من آثار إعرابية تبليغت على

وقد طبعة الحكم النحوي على مادة (ل مجرم) ، ولعل السبب في ذلك يكون في (هيكل المادة اللغوية) ، أي طبعة البنية الشكلية التي أدت - بالضرورة - إلى إمكان النظر النحوي من جوانب متعددة ، ومن ثم عكس أحكاماً متعددة ومتباينة ، وكل حكم من هذه الأحكام مقومات استمدتها النحاة من واقع اللغة ؛ من أجل دعم أحكامهم ، وعند ما يترتب عليها من توجيهات ، وهذا - في الواقع - دليل على عمق النظرة النحوية من لدن علماء العربية ، فضلاً عما تملكه لغة القرآن من قيم إعجازية ظاهرة تمثل بصعوبة تقرير الحكم النحوي الواحد واطراده على المادة اللغوية ، بل تعدده على وفق ما تفرضه طبعة تلك المادة من أحكام .

وهذه الأحكام النحوية كلها لا تخلي من وجاهة ، ما دام النحاة قد اجتهدوا في استنباطها ، ثم وجهوا إعراب آيات القرآن الكريم بموجب ذلك الاستنباط ، وهذا كلّه في سبيل خدمة القرآن الكريم ، وفهم نصوصه ، وتوجيهه لغته توجيهها إعرابياً يتاسب مع طبعة المعنى المقصود منه .

مواضع مادة (ل مجرم) في القرآن الكريم:

من أجل التوصل إلى نتائج مقنعة ، وإبراز الرأي الأرجح في كل ما تقدم من آراء نحوية قيلت في المادة قيد البحث لأبد من إلقاء نظرة على المعاني التي انطوت عليها النصوص التي وردت فيها المادة ، ويتم ذلك في ضوء ما قاله المفسرون فيها ، ولو ركز البحث نظره في الآيات المتضمنة لهذه المادة لوجد أنها جاءت في خمسة مواضع كلها متلوة بجملة (أن) ، وسيلاحظ الناظر أن هذه الآيات تشتراك من حيث السياق العام بمعنى واحد مشترك ، وسيتضح ذلك من خلال استعراض معانيها على النحو الآتي :

الموضع الأول : في قوله تعالى : (لاجرم أنهم في الآخرة هم الأخسرؤن)⁽⁵²⁾

قال الطبرسي (ت 548هـ) في تفسير الآية المباركة: (لا شك أن هؤلاء الكفار هم أخس الناس في الآخرة)⁽⁵³⁾ ، لأنهم خسروا أنفسهم في الآخرة بإهلاكها وإصاعتها بالكفر ، وقد خسروا سعادة الحياة الدنيا التي يمهدها الدين الحق⁽⁵⁴⁾ ، وذكر ابن عاشور (أن ما جمع لهم من الزج للعقوبة ومن افتتاح أمرهم ومن إعراضهم عن استماع النذر وعن النظر في دلائل الوحدانية يوجب اليقين بأنهم الأخسرؤن في الآخرة)⁽⁵⁵⁾ ، فهذا تقرير بأحقية هؤلاء الكفار بالخسارة في الآخرة ، وهو معنى واضح في النص . وجملة (لاجرم أنهم في الآخرة هم الأخسرؤن) مستأنفة نتيجة للجمل المتقدمة⁽⁵⁶⁾ .

الموضع الثاني : في قوله تعالى : (لاجرم أن الله يعلم ما يسرؤن وما يعلئون إن له لا يحب المستكثرين)⁽⁵⁷⁾ .

جاء في الكشاف في بيان معنى هذه الآية (ل مجرم) حقاً (أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سرهم و علانيتهم في جازيمهم ، وهو وعيد)⁽⁵⁸⁾، وقال الطبرسي : (هذا تهديد لهم بأنَّه عالم بجميع أحوالهم ، فيجازيهم على أقوالهم وأفعالهم)⁽⁵⁹⁾، وجملة (أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ) كناية عن الوعيد بالمؤاخذة بما يخونون وما يظهرون من الإنكار والاستكبار وغيرها مؤاخذة عقاب وانتقام ، فلذلك عقب بجملة (إِنَّه لَا يُحِبُّ المستكبرين) الواقعه موقع التعليل والتذليل لها)⁽⁶⁰⁾.

الموضع الثالث: في قوله تعالى: (وَيَجْعَلُونَ اللَّهَ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِيفُ أَسْيَانُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ)⁽⁶¹⁾.

يبين القرطبي معنى قوله عزَّ وجلَّ : (ل مجرم أَنَّ لهم النار) قائلًا : (أي حقاً أَنَّ لهم النار)⁽⁶²⁾، وقوله تعالى (وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ) ، أي متزوجون منسيون في النار⁽⁶³⁾. ويرى العلامة الطاطبائي أنَّهم مقدمون إلى عذاب النار⁽⁶⁴⁾. وجملة (ل مجرم) جوابية⁽⁶⁵⁾.

الموضع الرابع : في قوله تعالى: (لَاجْرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ)⁽⁶⁶⁾ هو (تأكيد لحكم الخسار عليهم ، يعني أنَّهم هم المغبونون إذ حرموا الجنة ونعمتها وعذبوا في النار)⁽⁶⁷⁾، وإتماماً للفائدة أود أن أذكر بيان سبب مجيء الصيغة البنائية للخبر في الموضع الأول فقد وردت في سورة هود (الخاسرون) ، وفي هذا الموضع (الخاسرون) ، إذ بين صاحب التحرير والتوير ذلك بقوله : (وقع في سورة هود(هم الخاسرون) ووقع هنا (هم الخاسرون) لأنَّ آية سورة هود تقدمها (أولئك الذين خسروا أنفسهم وضلّ عنهم ما كانوا يفترضون) ، فكان المقصود بيان خسارتهم في الآخرة أشد من خسارتهم في الدنيا)⁽⁶⁸⁾ . وجملة (ل مجرم أَنَّهم في الآخرة هم الخاسرون) واقعة موقع النتيجة لما قبلها ؛ لأنَّ ما قبلها صار كالدليل على مضمونها ؛ ولذلك افتتحت بكلمة نفي⁽⁶⁹⁾.

الموضع الخامس : في قوله تعالى: (لَاجْرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ وَأَنَّ مَرَدَنَا إِلَى اللَّهِ وَأَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمُ أَصْحَابُ النَّارِ)⁽⁷⁰⁾

صرّح الطبرسي في حديثه عن معنى هذه الآية قائلًا : (ل مجرم) قيل معناه : حقاً مقطعاً به من الجرم... قال الزجاج حكاية عن الخليل : هو رد الكلام ، والمعنى وجب وحق (أَنَّما تدعونني إليه ليس له دعوة) أي: وجب بطلان دعوته⁽⁷¹⁾، وذكر القرطبي عن الزجاج أيضاً أن المعنى : (ليس له استجابة دعوة تنفع ؛ وقال غيره : ليس له دعوة توجب الألوهية)⁽⁷²⁾، ومعنى تتمة الآية (وأنَّ المسرفين هم أصحاب النار) ف (المسرفين) كما يقول الزمخشري: (عن قتادة : المشركين . وعن مجاهد: السفاكين للدماء بغير حلها، وقيل: الذين غلب شرّهم خيرهم المسرفون)⁽⁷³⁾، وجاء في الميزان (أن المسرفين المتعددين طور العبودية (هم أصحاب النار) فالعذاب لهم)⁽⁷⁴⁾. وجملة (ل مجرم أَنَّ ما تدعونني) بيان للجملة المتقدمة في قوله تعالى : (تدعونني لأكفر بالله)⁽⁷⁵⁾، وقوله

(لَاجْرَمْ أَنْ مَا تَدْعُونِي إِلَيْهِ) إِلَى قَوْلِهِ (أَصْحَابُ النَّارِ) وَاقِعُ مَوْقِعِ التَّعْلِيلِ لِحَمْلِتِي (مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاهَ وَتَدْعُونِي إِلَى النَّارِ)⁽⁷⁶⁾ فِي آيَةٍ مُتَقدِّمةٍ .

وَفِي ضُوءِ اسْتِعْرَاضِ الْبَحْثِ أَقْوَالِ الْمُفَسِّرِينَ فِي بَيَانِ مَعْنَى هَذِهِ النَّصُوصِ الْقَرآنِيَّةِ ، اتَّضَحَتْ لِلنَّاظِرِ فِيهِ بَجْلَاءُ السَّمَةِ الْمَعْنُوِيَّةِ الْعَامَّةِ الْجَامِعَةِ لِلنَّصُوصِ ، الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ تُخْتَرِلَ بِمَعْنَى التَّهْدِيدِ وَالْوَعِيدِ وَالْعَذَابِ الَّذِي سِيلْحَقُ بِالْكُفَّارِ ؛ لَعْمَ اللَّهِ سَبَحَانَهُ بِمَا تَنْطَوِيُ عَلَيْهِ نُفُوسُهُمْ مِنْ شَرٍّ ، وَقَدْ وَرَدَ تَقْرِيرٌ هَذَا الْمَعْنَى فِي النَّصُوصِ الْمُذَكُورَةِ مَقْرُونًا بِمَادَّةِ الْبَحْثِ (لَاجْرَمْ) .

رأي واستنتاج:

عَلَى الرَّغْمِ مِنْ وِجَاهَةِ جَمِيعِ الْآرَاءِ ، لَكِنَّ الرَّاجِحَ لِلْبَاحِثِ هُوَ رَأْيُ سَبِيبُوِيَّهُ عِنْدَمَا رَأَى أَنَّ (جَرْم) بِمَعْنَى (حَقٌّ) ، وَلَعِلَّ هَذَا الْمَعْنَى هُوَ الأَقْرَبُ لِهَذِهِ الْمَادَّةِ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَدْعُمَ هَذَا الرَّأْيُ بِحَجَّةٍ وَجِيهَةٍ وَدَلِيلٍ مَقْنِعٍ يُمْكِنُ اسْتِبَاطَهُ مِنْ لُغَةِ النَّصِّ الْقَرآنِيِّ نَفْسَهُ ، فَقَدْ جَاءَ عِنْدَ تَنَاوُلِ الْبَاحِثِ مَادَّةً (لَاجْرَمْ) فِي الْلُغَةِ قَوْلَ الْمُفَسِّرِينَ : (إِنْ) (لَاجْرَمْ) كَلْمَةُ وَعِيدٍ⁽⁷⁷⁾ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ بَيْنَ مِنْ خَلَالِ اسْتِعْرَاضِ مَعْنَى الْآيَاتِ الْمَبَارَكَةِ الَّتِي وَرَدَتْ فِيهَا هَذِهِ الْمَادَّةَ ، وَلَوْ نُظِرَ إِلَى الْفَعْلِ (حَقٌّ) فِي مجْمَلِ النَّصُوصِ الْقَرآنِيَّةِ الَّتِي وَرَدَتْ فِيهَا ، لَوْجَدَ أَنَّهُ أَيْضًا جَاءَ فِي سِيَاقِ النَّصُوصِ الْقَرآنِيَّةِ الدَّالِّةِ عَلَى التَّهْدِيدِ وَالْوَعِيدِ وَبِبَيَانِ فَعْلِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْمَعَانِدِينَ وَالْكُفَّارِ ، مِنْ ذَلِكَ مَثُلاً قَوْلَهُ تَعَالَى : (كُلُّ كَذَبَ الرُّسُلَ فَحَقٌّ وَعِيدٌ)⁽⁷⁸⁾ ، وَقَوْلَهُ تَعَالَى : (إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلَ فَحَقٌّ حَقٌّ عِقَابٌ)⁽⁷⁹⁾ ، وَقَوْلَهُ تَعَالَى : (وَلَكِنْ حَقٌّ الْقَوْلُ مِنِي لِأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينِ⁽⁸⁰⁾) ، وَقَوْلَهُ تَعَالَى : (وَكَثِيرٌ حَقٌّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ)⁽⁸¹⁾ ، وَقَوْلَهُ تَعَالَى : (فَحَقٌّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَا لَذَائِقُونَ)⁽⁸²⁾ ، وَقَوْلَهُ تَعَالَى : (أَفَمْ حَقٌّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِدُ مَنْ فِي النَّارِ)⁽⁸³⁾ ، وَقَوْلَهُ تَعَالَى : (قَالُوا بَلِي وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِيَنَ)⁽⁸⁴⁾ ، وَبِهَذَا الْمَعْنَى جَاءَتْ سَائِرُ النَّصُوصِ الَّتِي وَرَدَتْ فِيهَا هَذَا الْفَعْلُ فِي لُغَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ⁽⁸⁵⁾ ، وَهَذَا دَلِيلٌ لَا يَقْبِلُ التَّقْنِيدَ عَلَى أَنَّ مَعْنَى (حَقٌّ) هُوَ أَقْرَبُ الْمَعْنَى إِلَى مَادَّةِ (جَرْمَ) ، فَكَلَاهُما قَدْ جَاءَ فِي سِيَاقِ التَّهْدِيدِ وَالْوَعِيدِ ، وَبِبَيَانِ عَاقِبَةِ الْكُفَّرِ وَالْمُلْحِدِينَ ، فِي حِينَ أَنَّ الْأَفْعَالِ الْأُخْرَى الَّتِي رَأَى بَعْضُ النَّحْوِيَّينَ - كَمَا تَقْدِمُ - أَنَّ (لَاجْرَمْ) جَاءَتْ بِمَعَانِيهَا لَا يَعْضُدُهَا النَّظَرُ إِلَى النَّصِّ الْقَرآنِيِّ بِهَذَا الْقَدْرِ مِنَ الْمَشَابِهَةِ ، وَعَلَوْهُ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّ النَّاظِرَ إِلَى الْأَمْرِ بِدَقَّةٍ يَجِدُ أَنَّ هَنَاكَ مَقَارِبَةً بَيْنَ النَّحْوِيَّينَ بِصَرِيبَيْنَ وَكَوْفِيَّيْنَ مِنْ حِيثِ الْمَعْنَى الْمَرَادُ مِنْ هَذِهِ الْمَادَّةِ ، وَهَذَا يَؤْدِي إِلَى اسْتِنْتَاجٍ مَقَارِبَةً أُخْرَى أَيْضًا فِي الْحُكْمِ عَلَيْهَا بِالْفَعْلِيَّةِ ، إِذَا رَأَى سَبِيبُوِيَّهُ أَنَّهَا بِمَعْنَى (حَقٌّ) ، وَرَأَاهَا الْفَرَاءَ بِمَنْزِلَةِ (حَقٌّ) ، وَ(حَقٌّ) اسْمٌ مَنْصُوبٌ فِي سِيَاقِ فَعْلِيِّ مِنَ الْمَادَّةِ الْلُّغُوِيَّةِ نَفْسَهَا ، أَيْ أَنَّهَا (مَفْعُولٌ مَطْلُقٌ لِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : أَحَقُّ)⁽⁸⁶⁾ ، وَهَذَا

يعني أن البصريين وممثلي سيبويه^(*)، والكوفيين وممثلي الفراء يتحمّلها واحداً في تفسير المادة ، وتحليلها على أنها كلمة جاءت بمعنى واحد وصيغة واحدة هي (الفعالية) ، على الرغم من أن الفراء قد اعترض على مذهب سيبويه عند ذهابه إلى أنها جاءت مسؤولة بمعنى فعلٍ ؛ لأنَّه قد أُجراها في اللفظ مجرى (الابد) ، وإنْ كان قد خلع عليها سمة فعليّة عند تناوله هذه المادة كما ألمح الباحث لذلك ، وهذا ما يؤيد فعليّة لفظة (جرم) ويثبت لها المعنى الذي جاءت به في النص القرآني ، وما يؤيد فعليّتها أيضاً ورود صيغة المضارع (يجرم) من المادة نفسها في القرآن الكريم في عدّة مواضع كما في قوله تعالى : (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنْثَانٌ قَوْمٌ أَنْ صَدُّوكُمْ) ⁽⁸⁷⁾ ، وقوله تعالى : (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنْثَانٌ قَوْمٌ عَلَى أَلَا تَعْدُلُوا) ⁽⁸⁸⁾ ، وقوله تعالى : (لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاتٍ) ⁽⁸⁹⁾ . ولعل السبب الرئيس في اختلاف النحوين هو شكل المادة أو هينتها ، إذ اتضحت لنا بجلاء إمكانية تعدد الحكم النحوي على الطاهرة اللغوية الواحدة ، وهذا دليل واضح على مرونة آلية العمل النحوي ، وحرية النظر من لدن النحاة إلى ظواهر اللغة ، ومنبع هذه الحرية هو - في الواقع - تعدد إنعكاسات أوجه بنية المادة اللغوية في أذهان النحوين ، وهذا يكشف لنا بعضاً من جوانب الإعجاز اللغوي فيمكن النظر إلى المادة على أنها فعل ، ويمكن النظر إليها على أنها اسم مع احتفاظ النص بالمعنى العام المراد منه ، فالباحث لم يجد أن الحكم عليها بالفعلية يؤدي إلى دلالة مناقضة للنص في ما إذا حكم عليها بالاسمية ، وفي هذه الأحوال جميعها نجد أن النحوين يجدون تحريراً مناسباً للأداة (لا) ، وأكثر الآراء رجحاناً في ما يتعلق بالأداة (لا) هو ما ذهب إليه الخليل في أنها جوابية ، وهذا الرأي هو الأقرب إلى المعنى المقصود من النصوص القرآنية المباركة ، وفي معرض الحديث عن (لا) في الآية الأولى (قال الزجاج : (لا) هاهنا نفي وهو رد قولهم : إن الأصنام تتفعم ؛ لأنَّ المعنى لا ينفعهم ذلك) ⁽⁹⁰⁾ ، كما ذكر محبي الدين الدرويش في إعرابه (أنَّ (لا) نافية لكلام متقدم تكلم به الكفارة ، فرد الله عليهم ذلك بقوله : لا ، كما ترد هذه قبل القسم في قوله : (لا أقسم) ثم أتى بعدها بجملة فعلية) ⁽⁹¹⁾ ، وفي الآية الثانية ذكر الطبرسي أنَّ (لا) رد لفعلهم ⁽⁹²⁾ ، وقال ابن عاشور في الموضع الثالث لمجيئها في النص القرآني (وجملة (لام) لاجرم أنَّ لهم النار) جواب عن قولهم المحكي) ⁽⁹³⁾ ، وعن ورودها في الموضع الرابع قال الطبرسي أيضاً : (وقوله : (أنَّهم في الآخرة هم الخاسرون) يجوز أن يكون في موضع رفع على أن يكون قوله (لا) من (لام) ردّاً لكلام) ⁽⁹⁴⁾ ، أمّا الموضع الخامس فقد قال القرطبي في معرض الحديث عنه : (وعلى ما حکاه سيبويه عن الخليل من أن (لام) ردّ لكلام يجوز أن يكون موضع أن (رفعاً) ⁽⁹⁵⁾ ، وورد في إعراب القرآن وبيانه أنَّ (لا) تكون ردّاً لما دعا به إليه قومه) ⁽⁹⁶⁾ .

في ضوء هذا البيان لأراء العلماء في الأداة (لا) في مواضعها الخمسة من التنزيل المبارك يميل الباحث إلى ترجيح رأي الخليل ، وهناك سبب آخر يدعو إلى التمسّك بهذا الرأي ، وهو الاحتراز

من إطلاق حكم الزيادة على بعض الأدوات في ما يرد في لغة التنزيل ، وإن كان النحاة يسوّغون ذلك على أن الزيادة في مثل هذه الموارد إنّما هي اصطلاح نحوي ولا يكون المقصود من ذلك الزيادة في المعنى ، وإنّما الزيادة في التوكيد⁽⁹⁷⁾ ، ولاشك أن (النص إذا أمكن حمله على الزيادة وعلى غير الزيادة فالصواب أن يحمل على غير الزيادة لأنّ الأصل في الحرف عدم الزيادة)⁽⁹⁸⁾.

لهذا كله يترجّح الرأي الذي حكاه سيبويه عن الخليل في أنها جوابية .

والواقع أنّ هذه الأحكام الاجتهادية التي استعرضها الباحث في ما يتعلّق بمادة (ل مجرم) تضفي إلى الدرس النحوي دفقا من الحيوية ، كما أنها تعدّ دليلا على مرونة العملية الإعرابية ، وذلك إنّما هو دليل على ما تتمتع به مفردة النص المبارك من إعجاز في كتاب الله العزيز .

المواهش :

- (1) ينظر، معجم مفردات ألفاظ القرآن: مادة (جرم): 89.
- (2) ينظر، لسان العرب: مادة(جملة): 257/2.
- (3) المصدر نفسه : 158/2.
- (4) الأفعال:مادة (جملة): 299/2.
- (5) ينظر، المصدر نفسه والمادة: 247/2، والمعجم الوسيط: مادة(جملة): 118/1.
- (6) هود: 35/11.
- (7) شرح الكافية : 363/4.
- (8) ينظر، شرح كتاب سيبويه : 364/3.
- (9) لسان العرب: مادة (جملة): 260/2، وينظر، إعراب القرآن: 165/2.
- (10) المصدر نفسه والمادة والجزء والصفحة.
- (11) إعراب القرآن: 165/2.
- (12) المكتفى في الوقف والابتداء : 233.
- (13) تفسير التحرير والتتوير: 39/5.
- (14) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 403/3.
- (15) معاني النحو : 351/1.
- (16) أمالى ابن الحاجب: 233/1.
- (17) كتاب سيبويه : 138/3.
- (18) شرح كتاب سيبويه : 363/3.
- (19) إعراب القرآن : 261/2 ، وينظر ،تفسير القرطبي : 10/63.
- (20) المكتفى في الوقف والابتداء : 233.
- (21) أمالى ابن الحاجب : 233-234/1.
- (22) ينظر ، أوضح المسالك: 247/1.
- (23) كتاب سيبويه : 138/3 ، والأية من سورة النحل: 62/16 ، والبيت لأبي أسماء بن الضريبة ، أو عطية بن عريف، ينظر ، المقضب : 2/352، ولسان العرب: مادة(جملة): 259/2 ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه : 2/778 ، وشرح أبيات سيبويه : 233.
- (24) المقضب: 2/351-352 ، وينظر ، شرح كتاب سيبويه : 3/364.
- (25) الأصول: 1/90، والأية الأولى من سورة فصلت: 41/34، والثانية من سورة البلد: 1/279.

- (26) شرح التصريح : 221/1
(27) أمالی ابن الحاجب : 233/1
(28) النکت فی تفسیر کتاب سیبویه : 778/2
(29) ینظر ، تفسیر القرطبی : 15/9
(30) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 402/3
(31) مغای اللیب : 314/1 ، وینظر ، حاشیة الدسوقي : 77/2 ، وشرح الدمامینی: 156/2.
(32) الإعراب المحيط من البحر المحيط: 3 /294، وینظر، إعراب القرآن: 165/2.
(33) تفسیر التحریر والتؤیر: 154/24.
(34) ینظر ، شرح کتاب سیبویه : 364/3 ، والأزھیہ فی علم الحروف : 162.
(35) ینظر ، النکت فی تفسیر کتاب سیبویه : 779/2، وهمع الھوامع : 260/4
(36) معانی القرآن : 8/2
(37) المصدر نفسه : 9/2
(38) ینظر ، حروف المعانی : 73.
(39) شرح الكافیة : 363/4
(40) ینظر ، أوضح المسالک : 247/1 ، وهمع الھوامع : 167/2
(41) المقضب: 352/2
(42) شرح الكافیة : 363/4
(43) المکتفی فی الوقف والابتدا: 233، وینظر، إعراب القرآن : 165/2 ، وتفسیر القرطبی : 15/9.
(44) ینظر الإعراب المحيط من البحر المحيط : 294/3
(45) المکتفی فی الوقف والابتدا : 233.
(46) ینظر ، شرح ابن عقیل : 1، 333/1 ، وحاشیة الخضری: 1/319 ، 320
(47) أنماط التركيب في العربية (رسالة ماجستير): 12
(48) ینظر ، الملخص فی إعراب القرآن : 202
(49) حاشیة یاسین : 221/1
(50) تفسیر التحریر والتؤیر: 39/12
(51) ینظر، المعجم المفصل فی الإعراب: 147، ومعجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم: 287، 361,353,347,623
(52) هود: 22/11(51)
(53) مجمع البیان : 199/5
(54) مختصر تفسیر المیزان: 268
(55) تفسیر التحریر والتؤیر: 39/12
(56) المصدر نفسه : 38/12
(57) النحل : 23/16
(58) الكشاف: 577/2

- (59) مجمع البيان : 113/6.
- (60) ينظر، تفسير التحرير والتنوير: 129/14.
- (61) النحل: 62/16.
- (62) تفسير القرطبي : 80/10.
- (63) ينظر، المصدر نفسه والجزء والصفحة، والكشاف: 2/590.
- (64) ينظر، مختصر تفسير الميزان: 326.
- (65) ينظر، تفسير التحرير والتنوير: 14/292.
- (66) النحل: 109/16.
- (67) مجمع البيان : 155/6.
- (68) تفسير التحرير والتنوير: 14/298.
- (69) المصدر نفسه والجزء والصفحة.
- (70) غافر: 43/40.
- (71) مجمع البيان : 336/8.
- (72) تفسير القرطبي : 207/15.
- (73) الكشاف : 165/4 ، وينظر، تفسير القرطبي : 207/15.
- (74) مختصر تفسير الميزان: 535.
- (75) غافر: 42/40.
- (76) غافر: 41/40.
- (77) تنظر ، (ص 2) من هذا البحث .
- (78) ق: 14/50.
- (79) ص : 14/38.
- (80) السجدة : 13/23.
- (81) الحج: 18/22.
- (82) الصافات : 31/37.
- (83) الزمر: 19 / 39.
- (84) الزمر: 71/39.
- (85) ينظر، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: مادة (حق): 278.
- (86) المعجم المفصل في الإعراب : 168.
- (*) غالب رأي سيبويه على الآراء الأخرى للبصريين حتى أن الزمخشري عدّ رأي سيبويه في جعل (جرم)
معنـى (حق) مذهبـاً للبصريـن. يـنظر، الكـشاف: 165/4.
- (87) المائـدة: 2/5.
- (88) المائـدة: 8/5.
- (89) هـود: 89/11.
- (90) تفسـير القرـطـبي : 15/9 ، وينـظر ، مـجمـعـ الـبيانـ : 199/5.

- (91) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 403/3.
- (92) ينظر ، مجمع البيان : 112/6.
- (93) تفسير التحرير والتورير: 192/14.
- (94) مجمع البيان : 154/6.
- (95) تفسير القرطبي : 206/15.
- (96) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 579/6.
- (97) ينظر، النحويون والقرآن: 212.
- (98) دراسة في حروف المعاني الزائدة : 213.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- الأزهية في علم الحروف : الهروي ، علي بن محمد (ت415هـ) ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (ط1) 1391هـ = 1971م .
- الأصول في النحو: ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتنى ، مؤسسة الرسالة - بيروت (ط2) 1407هـ - 1987م .
- إعراب القرآن: ابن النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت338هـ)، تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان (ط2) 2004م = 1425هـ.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه: محبي الدين الدرويش، مطبعة سليمان زاده - إيران (ط1) 1425هـ.
- الإعراب المحيط من البحر المحيط : أبو حيان الأندلسى ، محمد بن يوسف (ت752هـ) ، جمع وترتيب وتصحيح ، محمود شاكر - بيروت - لبنان (ط1) 1426هـ = 2005م .
- الأفعال : أبو عثمان السرقسطي ، سعيد بن محمد المعاذري ، تحقيق : د . حسين محمد محمد شرف، مراجعة: د. محمد مهدي علام، مؤسسة دار الشعب - القاهرة (ط3) 1423هـ = 2002م.
- أمالی ابن الحاجب : أبو عمرو عثمان (ت646هـ) دراسة وتحقيق : د . فخر صالح سليمان قرارنة ، دار الجيل - بيروت (ط1) د بـ .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : جمال الدين بن هشام ، عبد الله بن يوسف (ت761هـ) ، تحقيق : محمد محبي الدين عبد الحميد - بيروت (ط6) 1980م .

- تفسير التحرير والتنوير : محمد الطاهر ابن عاشور ، دار مصر للطباعة ، نشر دار سخنون - تونس - 1997 م .
- تفسير القرطبي : أبو عبد الله القرطبي ، محمد بن أحمد (ت 671 هـ) ، تحقيق : سالم مصطفى البدرى ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان (ط 2) 2005 م = 1426 هـ .
- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : شرح وتعليق : تركي فرحان المصطفى ، دار الكتب العلمية - بيروت (ط 2) 2005 م = 1426 هـ .
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : مصطفى محمد عرفة (ت 1230 هـ) ضبط وتصحيح : عبد السلام محمد أمين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان (ط 1) 1421 هـ = 2000 م .
- حاشية ياسين : العليمي الحمصي ، الشيخ ياسين بن زين الدين ، مطبوع بهامش شرح التصریح على التوضیح ، دار إحياء الكتب العربية ، عیسی البابی الحلی وشراکاه ، دبی
- حروف المعانی: أبو القاسم الزجاجی، عبد الرحمن بن إسحاق (ت 340 هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، دار الأمل، أربد - الأردن (ط 1) 1404 هـ = 1984 م.
- دراسة في حروف المعانی الزائدة : عباس محمد السامرائي ، مطبعة الجامعة ، بغداد (ط 1) 1987 م .
- شرح ابن عقیل : بهاء الدین العقیلی ، عبد الله بن عقیل (ت 769 هـ) ، تحقيق : السيد علی الحسینی ، مطبعة نهضت - إیران (ط 2) ، 1382 هـ . ش .
- شرح أبيات سبویه : أبو جعفر النحاس ، أحمد بن محمد (ت 338 هـ) ، تحقيق : زهیر غازی زاھد ، مطبعة الغری الحدیثة - النجف (ط 1) 1974 م .

- شرح التصريح على التوضيح : الأزهري ، خالد بن عبد الله (ت 905هـ) ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، د.ت .
- شرح الدماميني على مغني اللبيب : محمد بن أبي بكر (ت 828هـ) ، تصحيح وتعليق : أحمد عزو عنایة ، بيروت- لبنان (ط1) 1428هـ = 2007م .
- شرح كافية ابن الحاجب : رضي الدين الأسترابادي ، محمد بن الحسن (ت 686هـ) ، تقديم : د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان (ط1) 1419هـ = 1998م .
- شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد السيرافي ، الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368هـ) ، تحقيق : أحمد حسن مهدي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان(ط1) 1429هـ = 2008م .
- كتاب سيبويه : أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ) ، تحقيق و شرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة (ط3) 1408 هـ = 1988م .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقوايل في وجوه التأويل : جار الله الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمر (ت 538هـ) ، ترتيب وضبط وتصحيح : محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان (ط4) 2006م = 1427 هـ .
- لسان العرب : العلامة ابن منظور (ت 710هـ) ، تصحيح : أمين محمد عبد الوهاب ، ومحمد الصادق العبيدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان (ط3) د.ت .
- مختصر تفسير الميزان للعلامة الطباطبائي : إعداد : كمال مصطفى شاكر مطبعة كيميا ، قم (ط1) 1424هـ = 1382هـ. ش .

- معاني القرآن : الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت 207هـ) ، تحقيق ومراجعة : محمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ، (ط 3) 1422هـ = 2002م .
- معاني النحو : د. فاضل صالح السامرائي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان (ط 1) 1428هـ = 2007م .
- معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم: تقديم: د. محمد سيد طنطاوي ، مراجعة : محمد فهيم أبو عبيدة ، دار الفقه للطباعة والنشر ، إيران (ط 1) 1424هـ ق = 1382هـش .
- معجم مفردات ألفاظ القرآن: العلامة الراغب الأصفهاني (ت 503هـ) ، تحقيق : نديم مرعشلي ، مطبعة التقدم العربي – 1392هـ = 1972م .
- المعجم المفصل في الإعراب: طاهر يوسف الخطيب، مراجعة: د. إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان (ط 3) 1421هـ = 2000م .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة نويد إسلام – إيران (ط 2) 1383هـ . ش .
- المعجم الوسيط : إبراهيم مصطفى وآخرون ، مطبعة باقری ، طهران – إيران (ط 2) 1378هـ .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريض : جمال الدين بن هشام ، أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت 761هـ) ، تحقيق: د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله ، مراجعة : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ، طهران (ط 1) 1378هـ .
- المقتضب : المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب - بيروت - دبت .

- المكتفى في الوقف والابناء : أبو عمرو الداني ، دراسة و تحقيق : جايد زيدان مخلف ، (ط1) بغداد 1403 هـ = 1983 م .
- الملخص في إعراب القرآن : الخطيب التبريزي (ت502 هـ) : تحقيق : د. فاطمة راشد الراجحي، الكويت (ط1) 2001 م.
- النحويون و القرآن: د. خليل بنیان الحسون ، عمان - الأردن (ط1) 1423 هـ= 2002 م .
- النكث في تفسير كتاب سيبويه : الأعلم الشنتمري ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان (ت476 هـ) ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية - الكويت (ط1) 1407 هـ = 1987 م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجواب : جلال الدين السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر (911 هـ) ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم، البحوث العلمية - الكويت (1399 هـ - 1979 م) .

الرسائل الجامعية:

- أنماط التركيب في العربية (ماجستير) : عبد الله عوض عمر بن سميط - آداب / بغداد 1420 هـ = 1999 م

Abstract

Due thanks to Allah and peace be upon his prophet Mohammad his household and companions.

Doubtless , the main reason for the development of sciences in Arabic has been the book of Allah .Syntax is one of the most important sciences that showed up to serve the language of Quran in the analysis of its structure and clarifying its meaning in order to know its rules and aims .The language of Arabs has come in its glory and highest picture of eloquence in Quranic texts.Thus Arabic eloquence is symbolized in this text in its highest levels. That is why its language represents the top of what Arabic has of cleverness. In building Quran words , structure and the semantics of each of them. This sacred text has remained endless and a scientific source for researchers throughout the ages. Naturally this will lead any investigator to go deep in his language and continue meditation in its material whether letters or words or structures. This study intend to search the form (la garama) in the language of Quran in an analytical and syntactic study . This is worth studying What makes the researcher take the form and go deeply in it is the different and varied opinions of Arabic scholars in studying its meaning and parse. The basis of this research is to take the opinions of these scholars into discussion and analysis. It starts with explaining this material in language .Then it discusses the material under investigation under different topics (la garama bayna al-ismya wa al-fa'lya) where some grammarians have considered the material as verbal and others have considered it nominal .These two opinions have their effect in the meaning and parse of this material . Then the study explains the five positions where this material has been found in Quran .It tries to clarify the meanings of these texts depending on the opinions of Interpretation Scholars in its semantics .Their sayings should be mentioned to reach the results of the research by investigating the nature of the meaning common among these texts of this material. It ends with a closure of opinions and conclusion that that give rise to the study .